

مختصات نموذج تسيير النظام السياسي، الحالات واللامح

أ. ع. م. رالشنيطي،
أ. يوسف زهدي، أ. غيداء يحيى^(٠)

كما تقدم الورقة عرضاً البعض المبادرات المقترحة والحلول المطروحة للإصلاح الاقتصادي الآني.

الوضع العام للاقتصاد المصري:

تدهور الوضع الاقتصادي لمصر بشكل ملحوظ في العقد الاخير. حيث فقد الجنيه المصري نصف قيمته تقريباً، مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري^(١)، لذلك تعرض البنك المركزي المصري لخسائر كبيرة في صرف الاحتياطي الأجنبي، مما أدى إلى ارتفاع كلفة المعيشة؛ حيث إن مصر تعتمد على الاستيراد لكثير من السلع والخدمات.

إضافةً إلى غياب أولوية الإنتاج كقضية أساسية، خاصة في بعض المجالات مثل الزراعة والصناعة وقطاع التشييد بمعناه الشامل، في حين اهتممنا بأمور شكلية مثل الكروت الذكية وغيرها. إلا أن النظام السابق عندما تحدث عن التنمية بنسبة ٧٪، والتي في الأصل تأتي من ٣ مصادر:

- ١- الغاز وكان يحقق ٥٠٪ رغم أن جزءاً كبيراً منه لصالحة الشريك الأجنبي.
 - ٢- قطاع الاتصالات والتي تأتي موارده من المواطن.
 - ٣- قناة السويس.

مقدمة



بعد مُضي عام من الثورة المصرية العظيمة، وهو وقت إعداد هذه الورقة، مررت في البلاد بأحداث كثيرة وتطورات متلاحقة في مختلف جوانب الحياة وبالاخص في الجانب الاقتصادي الذي جنى ثمار فساد النظام السابق في كل مناحي الاقتصاد، بالإضافة إلى تداعيات الثورة المصرية التي كان لها بالغ الاثر.

هذه الورقة تعرض الآثار الاقتصادية التي خلفها النظام السابق، بالإضافة إلى الآثار التي ترتب على تداعيات الأوضاع في مصر خلال عام ٢٠١١، وسوف نناقش الوضع الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - احتياطي النقد الأجنبي.
 - رءوس الأموال.
 - سوق الأسهم والسنادات.
 - حالة العملة.
 - القطاع المصرفي، الصناعي، الزراعي والسيادي.
 - معدل البطالة.
 - مشكلة الاسكان.

(٤) - عمر الشنطي : مؤسس شركة مالتيلز للاستثمار ومدير القسم الاقتصادي بمؤسسة بيت الحكم.

- يوسف زهدى: محلل نظم إدارية بشركة كويك وينز.

- غيداء يحيى: باحثة اقتصادية بمؤسسة بيت الحكم.

يشترط أن تكون متلاصقة جغرافياً، وقد يتم توصيدها إلى موقع صناعية أخرى خلال مهلة سنة. كما أنها ستفتح الباب على مصراعيه أمام إسرائيل لاختراق الاقتصاد المصري والصناعة المصرية.

اتفاقية الكوبيز في حقيقتها تعد تنفيذاً لمبادرة الرئيس الأمريكي بوش لإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية، وهذه المبادرة هي في حقيقتها أيضاً إحياء لمبادرة «شيمون بيريز» لإقامة مشروع السوق الشرقي أوسطية بديلاً للجامعة العربية.

وهي ليست مجرد اتفاقية اقتصادية عادمة توقعها الحكومة ويقرُّها البرلمان، ولكنها وثيقة الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي وبالمشروع الصهيوني الذي يتهدد الأمة العربية كل وأمنها القومي.

كما أن مناطق الكوبيز ستتحول إلى منصة انطلاق للمكونات الإسرائيلية ضمن السلع المصرية، نحو الأسواق العربية، فضلاً عن دخولها السوق المصرية، لاختراق المقاطعة العربية وضمنها المقاطعة المصرية للسلع الإسرائيلية، وبذلك تتحول هذه المناطق إلى حسان طروادة الذي تدخل من خلاله السلع الإسرائيلية إلى السوق المصرية وبباقي الأسواق العربية بعلامات تجارية مصرية تخفى وراءها المكونات الإسرائيلية. إنها باختصار عملية خداع وتحايل ونصب على المستهلكين المصريين والعرب غير الراغبين في استهلاك سلع إسرائيلية^(٤).

هذا، وقد سيطر النظام السابق على معظم النشاط الاقتصادي وبدت مظاهر هذه السيطرة في الاستيلاء على ما يقرب من ٦٠٪ من الموارد الاقتصادية من قبل أقل من ١٠٠ رجل أعمال لهم صلة بالنظام المصري السابق والذي كان نتيجة طبيعية لحكومة رجال الأعمال وتزاوج المال والسلطة الذي حدث في العشر سنوات الأخيرة. وبالتالي، فقد تأثر النشاط الاقتصادي بدوره تأثيراً كبيراً بالثورة حيث:

- تم تهريب الكثير من رؤوس الأموال خلال فترة الثورة إلى الخارج.
- بسبب الظروف غير المستقرة بدأت وجهة نظر المستثمرين المحليين تصبح سلبية عن السوق، مما أدى إلى تجميد حركة القطاعات والأنشطة الرئيسية.
- كما تم تجميد أرصدة كبار رجال الأعمال بعد إلقاء القبض عليهم، مما أدى في النهاية إلى حدوث أزمة سياسية واقتصادية في مصر.
- فإذا يلي سنناقش الوضع الاقتصادي تفصيلاً.

ما يعني أن التنمية لا تأتي بشارها على المواطنين البسطاء ولا يشعر بها عامة الشعب، فهي مجرد أرقام تتباھي بها الحكومة لتحسين صورتها ولا تتم عن تنمية فعلية في الاقتصاد^(٢).

أما إذا تحدثنا عن المعونات الأجنبية التي تلقتها مصر في عهد مبارك فسنجد الكثير، حيث كشفت دراسة حديثة أعدتها مركز الدراسات الاقتصادية المصري عن أن نظام الرئيس السابق مبارك أهدر نحو ٨٧٪ من المعونات الاقتصادية التي حصلت عليها مصر من عدد من الدول منذ عام ١٩٨٢ حتى ٢٠١٠، والتي تصل قيمتها الإجمالية إلى نحو ٢١٣ مليار جنيه. ومن أهم صور إهار المعونات: تعيين مستشارين مصريين وأجانب بأجور مرتفعة وبالعملة الصعبة، لاسيما الإنفاق على تجهيزات مكاتب الوزراء واستيراد معدات مكلفة تبين فيما بعد عدم الحاجة إليها، مما أدى إلى جعل بعض الدول تسحب معوناتها لمصر بعد أن تبين لهم إهمال المسؤولين المصريين في تنفيذ المشروعات التي خُصصت لها هذه المعونات، فكذا -على سبيل المثال- رصدت معونة تقدر بنحو ٥٠ مليون دولار لصالح مشروع تنقية مياه الصرف الصحي في محافظة الشرقية، وبسبب التباطؤ في تنفيذ المشروع سحبت الحكومة الكندية منحتها^(٣).

وفيما علاقتنا بالعالم الخارجي، فحتى عام ٢٠٠٠ كان الفارق بين الصادرات والواردات ٧ مليارات دولار فقط، وفي عام ٢٠١٠ صار الفارق ٢٥ مليار دولار، وهو ما يعني أن المواطن المصري يدفع للعامل الأجنبي ٥٢ مليار دولار سنويًا كي تنتج الدول الأجنبية ونشتري نحن منهم. ذلك إلى جانب ما قامت به مصر من اتفاقيات مع العديد من دول العالم وبالخصوص أمريكا وإسرائيل والتي وضع فيها الظلم والإجحاف للجانب المصري، مثل:

اتفاقية الكوبيز:

وهي اتفاقية تسمح للمنتجات المصرية بالدخول إلى الأسواق الأمريكية دون جمارك أو حصص محددة شريطة ألا تقل نسبة المكون الإسرائيلي في هذه المنتجات عن ١١٪ (وفي ٩/٢٠٠٧٪) تم التوقيع على اتفاقية جديدة بين مصر وإسرائيل تقضى بتخفيض نسبة المكون الإسرائيلي إلى ٥٪)، والهدف من هذا البروتوكول هو فتح الباب أمام الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية التي تستوعب ٤٠٪ من حجم الاستهلاك العالمي دون التقيد بنظام الحصص.

وفقاً لنص الاتفاقية كان لابد أن تقع أجزاء من المناطق الصناعية المؤهلة في إسرائيل وأجزاء أخرى في مصر إلا أنه لا

٤- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق فرص عمل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف.

عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

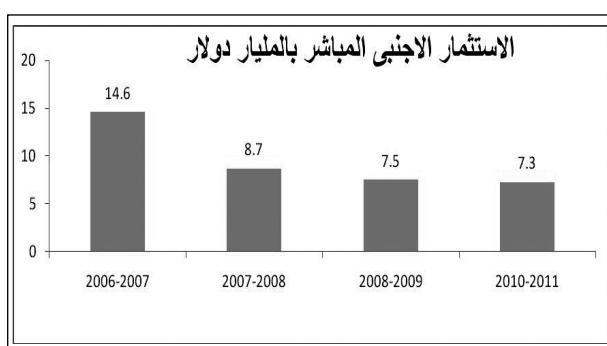
١- في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإسهام في الحد من البطالة بسبب ضائقة فرص العمل التي تنتجهها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية مكافحة لرأس المال.

٢- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى عجز في ميزان المدفوعات إذا:

- حول المستثمر الأجنبي أرباحه للخارج.

- استوردت مشروعات الاستثمار الأجنبي المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج من الخارج واستنزفت النقد الأجنبي.

٣- رفع إنتاجية العمالة يقتصر فقط على العمالة التي أتيحت لها فرص العمل في المشروع الأجنبي.



المصدر: البنك المركزي المصري

هذا الرسم البياني يوضح الانخفاض الملحوظ للاستثمار الأجنبي المباشر سنة بعد أخرى، فبعد أن بلغ حجم الاستثمارات ١٤.٦ مليار دولار في عام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) تدهور الحال بسبب الأزمة المالية العالمية في عام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ليصل إلى ٨.٧٣٩ مليار دولار. واستمر التدهور في عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) حيث وصل حجم الاستثمارات الأجنبية إلى ٧.٥٤ مليار دولار، وأخيراً في عام (٢٠١٠-٢٠١١) انخفض بشدة ليصل إلى ٧.٢٧٧ مليار دولار بسبب حالة عدم الاستقرار التي سادت البلاد عقب أحداث ثورة ٢٥ يناير حتى الآن.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر^(٥):

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رءوس الأموال الأجنبية للاستثمار خارج حدود الدولة الأم بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنسانية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

١- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا للتمويل أفضل من القروض الخارجية خاصة من حيث أثاره على ميزان المدفوعات؛ لأنه يدرّ عائدًا بدلًا من زيادة أعباء خدمة الدين التي تمثل عبئًا على ميزان المدفوعات.

٢- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر فيسد فجوات في اقتصاد الدول النامية، هي:

أ- فجوة النقد الأجنبي: حيث تعاني الدول النامية نقصاً في النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بصفة عامة واستيراد مستلزمات الإنتاج بصفة خاصة، وهذا نستطيع الحصول عليه من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- فجوة التكنولوجيا: تعاني الدول النامية من نقصاً في المعرفة الفنية والتكنولوجية والمهارات الإدارية والتسويقه، لذلك لجأت بعض الدول النامية لإقامة مشروعات ضخمة ذات مستوى فني متقدم من خلال الشركات الاستثمارية الأجنبية لسد تلك الفجوة.

ج- الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات: كما تعاني الدول النامية عموماً قصوراً في معدلات الادخار الناتج عن انخفاض معدلات الدخول، مما يجعلها غير قادرة على تمويل الاستثمارات من خلال مواردها.

د- الفجوة بين الإيرادات العامة وال النفقات العامة: إن حصيلة الضرائب من نشاط المشروعات الأجنبية يمكن أن تساهم في سد فجوة الإيرادات بشكل مباشر.

٣- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده. فقد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي «البنية الأساسية» من خلال ما قد يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتمهيد للطرق المؤدية إلى مشروعه وتوصيل ومد شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.

التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

نطاق النشاط	قطاع		٢٠١٠ - ٢٠٠٩	٢٠١١-٢٠١٠
	%	القيمة (بالمليار)		
صناعي	١٠	٧٢٦,٩	٢,٢	١٦٣,٨
زراعي	٠,٣	٢٥,٦	٠,١	٧,٨
إنساني	١,٣	٩٣,٥	١,٥	١١٦,٤
تغويلى	١,٥	١١٠,٤	٤,٢	٣١٤,٨
خدمي	٢,٤	١٧٤,٩	٤	٣٠٣,٨
سياحي	٢,١	١٥٤,٥	٣,١	٢٢٢
اتصالات	٠,١	٤,٣	٠,٨	٥٩,٦
عقارات	١,٦	١١٥,٦	٢,٨	٢١٢,٨
البترول	٦٩,٦	٥٠٦٥,٩	٧٦,٣	٥٧٥٥,٧
غيرموزع	١١,١	٨٠٦	٥	٣٧٥,٦
الإجمالي	١٠٠	٧٢٧٧,٦	١٠٠	٧٥٤٢,٣

المصدر: البنك المركزي المصري

من إجمالي الاستثمارات الواردة، في حين كانت نسبة القطاع الصناعي أقل من ٧٪ والزراعي أقل من ١٪ وتوزعت النسبة الباقية على باقى القطاعات، وهكذا فإن العبرة بتنوعية الاستثمارات وليس برقمها الإجمالي، بحيث تسهم في سد العجز الزمن فى الميزان التجارى وفى توفير فرص عمل للعاطلين.

ثانياً: انخفاض احتياطي النقد الأجنبي:

الوضع الحالى

■ واصل احتياطي النقد الأجنبي لمصر نزيفه الحاد لشهر الثاني عشر على التوالي، حيث فقد نحو ملياري دولار، خلال شهر ديسمبر الماضى، ليسجل حالياً ١٨,١ مليار دولار، من رصيد بلغ نحو ٢٠,١٥ مليار دولار، فى نهاية الشهر السابق له.

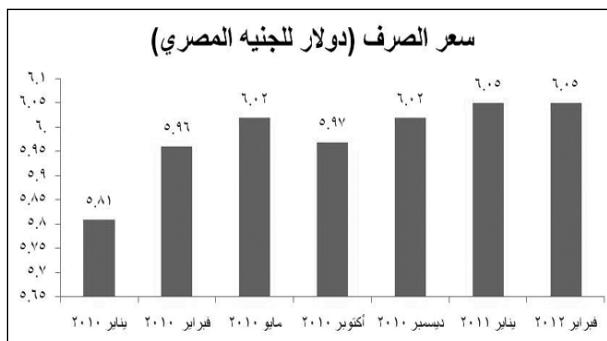
■ بذلك تكون الاحتياطيات الدولية للبلاد قد فقدت ٥٠٪ من رصيدها خلال ٢٠١١، ما يعادل ١٨ مليار دولار، من رصيد بلغ نحو ٣٦ مليار دولار، فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠.

يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أن تلك المشروعات التأسيسية كان نصيبها النسبي من رقم الاستثمار الأجنبي المباشر ٤٩٪ خلال ٢٠١٠، مقابل نسبة ٢٧٪ بالعام ٢٠٠٩، وأن تلك النسبة كانت أقل من ٤٠٪ منذ عام ٢٠٠٥ حتى العام الأسبق، وكما أشار التقرير إلى وجود عدد ٩ صفقات استحواذ خلال العام الماضى فقط.

ولقد كشف البنك المركزي التوزيع القطاعي للتدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشرة خلال العام المالى ٢٠١٠-٢٠١١ بما يشير لاستحواذ قطاع البترول على نسبة ٧٠٪ من إجمالي تلك الاستثمارات، يليه القطاع الصناعي بنسبة ١٠٪، ثم القطاع الخدمي بنسبة ٤,٢٪، وفي المركز الرابع القطاع السياحي بنسبة ١,٢٪، ثم القطاع الإنساني بأقل من ٢٪ لقطاع الاتصالات نفسها للقطاع العقاري وأقل من نسبة ١٪ لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ولم تختلف الصورة كثيراً عما كانت عليه في العام المالى ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ حيث استحوذ قطاع البترول على أكثر من ٧٥٪

أمام الدولار الأمريكي، وذلك بخس السيولة الدولية في أسواق الصرف، على مدار ٢٠١٢.



٢- التراجع الكبير في القطاعات الإقتصادية المدرة للعملات الأجنبية، ومنها السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وغير المباشرة، كما ساهم في تأزم الموقف استثمارات الأجانب في أدون وسندات الخزانة المصرية:

■ تراجعت موارد مصر مكن السياحة بنحو () مليارات دولار لتسجيل ٣ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠١٢ بعد أن كانت ١٢ ملياراً في العام السابق.

■ وصلت نسبة تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حالياً إلى الصفر.

■ يقدر تصرف المستثمرين الأجانب في أدون وسندات الخزانة بنحو ١٠ مليارات دولار، خلال الشهر الماضي.

■ الثقب الواسع الذي استنزف منه احتياطي النقد الأجنبي هو البورصة المصرية، ومعها السياسة المالية التي حررت التعاملات النقية تماماً، سواء معاملات الحساب الجاري، أو معاملات حساب رأس المال، ومن ثم فتحت الباب واسعاً وقانونياً أمام «تهريب» رءوس الأموال. هذه السياسة النقية غير ملائمة لبلد نام مثل مصر، وعلى سبيل المثال لا تتباهى بلدان مثل الهند والصين، على الرغم من أن لديهم أيضاً بورصات للأوراق المالية، أي أن وجود البورصة لا يتطلب بالضرورة هذا التحرير الكامل للتعامل بالنقد الأجنبي، ومن ثم تصبح البلاد نهباً لحركة رءوس الأموال الساخنة.

٣- توقف تدفق المساعدات إلى الاقتصاد المصري بعد الثورة بصورة شبه تامة، كذلك فإن هناك نوعاً من التباطؤ من جانب المؤسسات الدولية والجهات متعددة الأطراف التي وعدت بإقراض مصر.

آثار الأزمة على الاقتصاد المصري:

■ تراجع احتياطيات النقد الأجنبي لمصر لمستوى يهدد قدرة السلطات على دعم الجنيه المصري، والذي بدوره له آثار سلبية على سعر صرف الجنيه، وبالتالي ارتفاع تكلفة

■ وبذلك يكون المستوى الحالي مع بداية ٢٠١٢ (١٨,١) مليار دولار) هو الأدنى في سبع سنوات حيث تأكّل بالكامل ما تمت إضافته إلى الاحتياطي منذ بداية العام ٢٠٠٥ حتى نهاية العام ٢٠١٠.

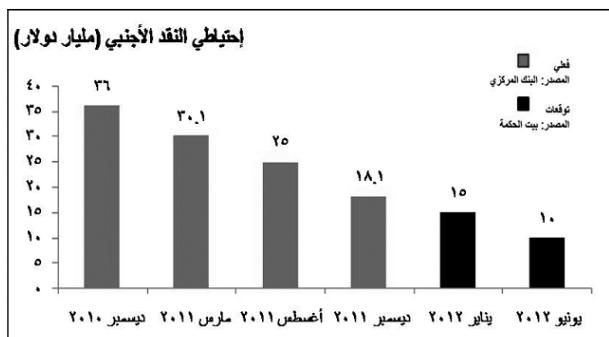
■ هذا، وقد ساهم ارتفاع رسوم المرور في قناة السويس لنحو مليارات دولار، وصعود قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج لتسجل نحو ???.؟ مليار دولار خلال العام الماضي، في دعم الاحتياطي الأجنبي لمصر ومنعه من الانهيار والتآكل التام، كما ساهم في دعمه أيضاً تماست رصيد الصادرات المصرية إلى الخارج.

توقعات الفترة المقبلة:

■ من المتوقع استمرار نزيف احتياطي النقد الأجنبي لمصر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من ٢٠١٢ بمعدل إجمالي يصل نحو ٦ مليارات دولار، بسبب سداد مصر قسطاً مستحقاً خلال شهر يناير ٢٠١٢ بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، لدول نادي باريس، فضلاً عن استمرار تراجع إيرادات قطاع السياحة، والتي تعد أكبر مورد للعملة الصعبة للاقتصاد المحلي.

■ بحلول يونيو ٢٠١٢ سيكون ١٠ مليارات دولار فقط من الاحتياطيات متاحة، نظراً لوجود مستحقات قائمة قدرها ٥ مليارات دولار، تتعلق بمدفوعات إلى مستثمرين أجانب والتزامات مالية أخرى.

■ توقعت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية نفاذ احتياطيات مصر من العملة الأجنبية بحلول مارس ٢٠١٢ إذا استمرت الأوضاع الاقتصادية على ما هي عليه الآن.



أسباب الأزمة

١- السبب الرئيس لتراجع الاحتياطي الأجنبي، يرجع إلى تدخل البنك المركزي المصري لساند سعر صرف الجنيه

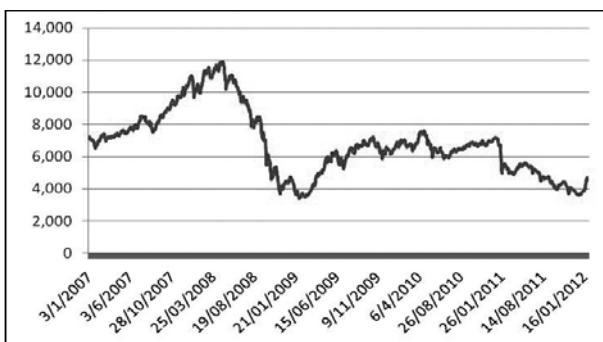
وبجانب ذلك، فإن السوق لم يشهد أي اكتتاب لشخصية أي شركة، بل على العكس صدرت أحكام قضائية برد شركات الحكومة بعد بيعها سلفاً ومن أبرزها «عمر أفندي». وكذلك تعرضت شركات للإيقاف مثل أجواء، حيث أفرزت الثورة رفض الجمعيات العمومية لتلك الشركات لقرارات مجالس إدارتها وفرض وجهة نظرها داخل المجالس.

بالإضافة إلى أن الأسبوع الأخير من العام ٢٠١١ كان الأكثر دلالة على تردي أوضاع السوق فقد سجل أضعف حالة للبورصة المصرية على الإطلاق، حيث حام حجم التداولات في كل جلسة حول مستوى ٨٠ مليون جنيه، وهو ما لم تره السوق في أشد فترات الأزمة.

كما أن كل المؤشرات التي تقييس أداء السوق تراجعت بنحو ٥٠٪ فبلغت القيمة السوقية للأسهم المصرية ٢٩٠ مليار جنيه بنهاية ٢٠١١ مقابل ٤٥٠ ملياراً في ٢٠١٠، ويقف المؤشر الرئيس قرب ٣٦٠٠ نقطة مقابل ٧١٤٠ عام، في حين بلغت التداولات ١٤٠ ملياراً مقارنة بنحو ٣١٠ مليارات في العام السابق، بالإضافة إلى أن كثيراً من الأسهم سجلت أدنى مستوياتها على الإطلاق. هذا بجانب توقف السوق يوماً دفعة واحدة في واقعة تقاد تكون الأولى في تاريخ سوق المال المصرية.

وتأثرت السوق بالأحداث المتلاحقة التي مررت بها مصر بداية باندلاع الثورة في ٢٥ من يناير، مروراً بتحيي الرئيس السابق حسني مبارك وأحداث الانقلابات الأمني والاعتصامات والمطالب الفئوية والمواجهات الدامية بين المتظاهرين وقوات الأمن في أحداث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء، فضلاً عن الانتخابات البرلمانية^(٧).

ويوضح هذا الرسم البياني تطور أداء البورصة المصرية من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١



المصدر: البورصة المصرية

منه نجد أن أداء البورصة المصرية كان في ارتفاع حتى عام ٢٠٠٨ (الأزمة المالية العالمية) والتي على إثرها تهادى

الاستيراد من الخارج، وهذا معناه ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية وهو ما سيزيد الأعباء على المواطن وعلى الحكومة؛ حيث إن الحكومة تدعم تلك السلع الأساسية وذلك يهدد بثورة جياع خاصة أن الفاقد من الاحتياطي يتم من خلاله شراء سلع أساسية من قمح وسكر وبوتاجاز.

■ بالتالي لن يستطيع البنك المركزي التدخل لحماية الجنيه إلا من خلال رفع أسعار الفائدة وهي أيضاً خطوة ستكون نتيجتها ارتفاع تكلفة الإقراض والتمويل على مختلف القطاعات الاقتصادية وبذلك ندخل في دائرة مفرغة في حلقات متصلة من الأزمات.

■ القلق من عدم قدرة الدولة على سداد ما عليها من ديون خارجية سيدفع العديد من المؤسسات الدولية لخفض تصنيفها الائتماني، مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض من الخارج وقيام البنك الدولي بتعديل شروطه، كما سيدفع المستثمرين الأجانب إلى استكمال مسيرة التخارج من سوق الأسهم المصرية.

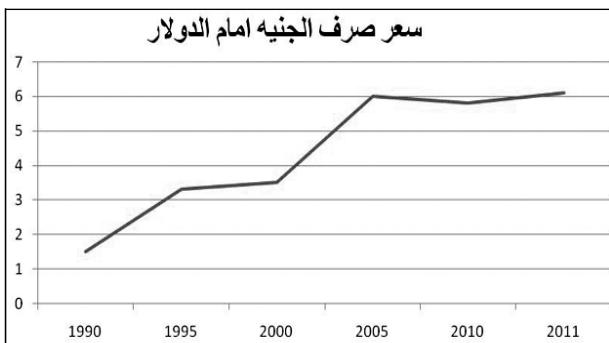
ثالثاً: سوق الأسهم والسنادات^(٨):

شهد سوق الأسهم أحاديث جساماً مررت بها البورصة المصرية في ٢٠١١ لتصبح الدافع الأكبر لفاتورة الثورة المصرية، كما تكبدت خسائر تصل إلى مليارات الدولارات منذ بداية الثورة، حيث وصلت إلى:

- ٢٠٠ مليار جنيه خسارة بقيمة الأسهم.
- ٥٠٪ هبوطاً للمؤشر الرئيسي.
- أقل أحجام للتداولات في ١٠ أعوام.
- تعليق التداولات ٥٥ يوماً.
- تغيير رئيس البورصة ٣ مرات.

ومع كل هذه السلبيات التي مررت بها السوق فلا تزال الرؤية غير واضحة لمستقبل السوق خاصة في الأجل القصير؛ حيث تقف البورصة على اعتاب العام الجديد متطرفة ما يأتي به الشارع السياسي لتحديد مساره. وإن كان قرب إنجاز انتخابات مجلسي الشعب والشوري يعني بصيصاً من الأمل على استقرار الأوضاع وتحرك أحد الملفات الرئيسة الثلاثة: الأمن والسياسة والاقتصاد ليأخذ الباقيين وتدور عجلة الإنتاج مرة أخرى.

كما أن أبرز المشكلات هي الخروج الكثيف للأجانب من الأسهم والسنادات والذي بلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار في سوق الأسهم فقط، بينما قدر البنك المركزي خروج هذه الفتنة الفاعلة من الأسهم والسنادات وأندون الخزانة بنحو ٩ مليارات جنيه.



خامساً: القطاع المصرفي:

■ بعد قيام الثورة، تعثر الكثير من رجال الأعمال عن رد القروض إلى البنوك وذلك بسبب جمود حركة الأسواق إلى جانب ملاحقة الهاربين من النظام السابق.

■ ونتيجة لذلك انخفضت أرباح القطاع المصرفي حيث زادت نسبة الودائع بالمقارنة مع نسبة القروض حيث أصبحت القروض على سبيل المثال في بنك CIB تمثل فقط ٤٠٪ من إجمالي الودائع وتقريرًا تمثل ٦٠٪ من الودائع في بنك CAE وبنك NSGB بينما تمثل تقريرًا حوالي ٦٠٪ لبنك CIB و NSGB و ٤٥٪ فقط لبنك CAE.

سادساً: القطاع الصناعي:

■ انخفضت إنتاجية العمال وارتفعت تكاليف الأيدي العاملة نتيجة للإضرابات التي يقوم بها عمال المصانع الكبرى فنشأت عن ذلك وجود خسارة كبيرة للمستثمرين في القطاع الصناعي نتيجة تناقص الأرباح بسبب انخفاض الإنتاج والصادرات.

■ حيث تواصلت في أنحاء مختلفة من مصر الإضرابات العمالية المطالبة بتحسين ظروف العمل ورفع الأجور، وقام اثنا عشر ألفاً من يعملون في شركة الغزل والنسيج بمدينة المحلة الكبرى بإعلان الإضراب وكذلك عمال النسيج في حلوان بالقاهرة، وقد أدت الإضرابات بعد خمسة أيام من سقوط نظام الرئيس حسني مبارك وتنحيه بعد أن حكم مصر لثلاثين عاماً بقبضة من حديد.

سابعاً: القطاع الزراعي:

افتقدنا الأساسيةات في قطاع الزراعة. مثلاً القمح والذرة أي رغيف العيش الذي لا ينتج منه إلا ٥٥٪ فقط مما يحتاجه ونستورد ٤٥٪ من الخارج، أما «الغذاء» ونقصد به الفول والزيت والسكر فلا ينتج منه سوى ٥٠٪ من احتياجاتنا والزيت بالذات لا ينتج منه سوى ٧٪. الخلاصة أن «غذاء» المواطن العادي غير موجود. أيضاً حدث اضطراب كبير بسبب شح

أداؤها. وإذا حاولنا المقارنة بين مستوى هبوط أداء البورصة في عام ٢٠٠٨ وهبوطها في أعقاب الثورة المصرية سنجد أن الأزمة المالية العالمية كان لها تأثير أعنف بكثير من تلك الآثار التي خلقتها الثورة المصرية على البورصة. بل على العكس من ذلك فإن كل خطوة تخطوها مصر نحو الديمقراطية الحقيقة تكون سبباً في انتعاش البورصة تدريجياً بشكل ملحوظ. وأكبر مثال على ذلك هو تعلق البورصة تداولاتها لمدة نصف ساعة بعد ارتفاع المؤشر الأوسع نطاقاً أكثر من خمسة بالمائة واستردت الأسهم المصرية نحو ١٢,٣ مليار جنيه (٢,٥ مليار دولار) من قيمتها السوقية ليصل إجمالي استرداد الخسائر إلى نحو ٢٠,٣ مليار جنيه من خسائر قدرها ٣٠ ملياراً وكل هذا أيام انتهاء الانتخابات البرلمانية^(٨).

رابعاً: حالة العملة:

■ كان الجنيه المصري مرتبطاً بالجنيه الاسترليني حتى عام ١٩٦٢، حيث تم ربط الجنيه بالدولار الأمريكي عند مستوى ٢,٣ دولار لكل جنيه مصرى، ثم تغير سعر الصرف في عام ١٩٧٣ إلى ٢,٥٥٥٥ دولار لكل جنيه مصرى بعد انهيار الدولار بعد حرب أكتوبر، وفي عام ١٩٧٨ تغير سعر الصرف إلى ١,٤٩٨٥٧ دولار لكل جنيه مصرى (١ دولار = ٧ جنيه مصرى) وذلك بعد انخفاض قيمة الجنيه المصري، وتم تعويم الجنيه جزئياً في عام ١٩٨٩ بحيث أصبح الدولار = ٣.٣ جنيه، إلا أن البنك المركزي كان مسيطرًا على الصرف الأجنبي بحيث يحافظ على قيمة شبه ثابتة للجنيه، إلى أن تم تعويم الجنيه بشكل كامل في العام ٢٠٠٣.

■ الأساس النظري للتعويم يفترض ترك سعر الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية مثل الدولار بحيث يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب. بمعنى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري عند نقص المعروض من الدولارات والعكس صحيح عند زيادة المعروض من الدولارات.

■ حتى الآن توجد إدارة جيدة لإنقاذ الاحتياطي المدفوعات.

■ ولكن بالنسبة للعملة المحلية فعليها ضغوط ضخمة بسبب اختلال التوازن في الحسابات الجارية.

■ أما بالمقارنة مع اليورو والدولار فهناك تدهور في قيمة الجنيه المصري حيث وصل سعر الصرف إلى ٦ جنيهات في أوائل عام ٢٠١١ إلى جانب الارتفاع المتوقع في معدل التضخم في عام ٢٠١١ من ٩٪ إلى ١١٪.

عدم عدالة قوانين الإيجار لاسيما التوجه إلى إنشاء إسكان فاخر بدلاً من الإسكان الشعبي، وكذلك سوء التخطيط العمراني، وارتفاع تكلفة مواد البناء، وعدم العدالة في توزيع الوحدات السكنية، وقصور جهود الجمعيات التعاونية.

حيث تقدر الاحتياجات الحالية من الوحدات السكنية عام ٢٠٠٦ بحوالي ٨,٨١٥ مليون وحدة تمثل في التالي: ٢١٧ ألف وحدة للمساكن الزوجية، ٩٩٧ مليون وحدة للأسر الجديدة (الشباب في سن الزواج)، ١٧٣ ألف وحدة مقابل الإحالات والتجديد، ٣٢٨ مليون وحدة مقابل الاحتياطي.

الفجوة الإسكانية:

- يُقدّر حجم الفجوة الإسكانية لإجمالي الجمهورية بحوالي ٩٦٦ ألف وحدة عام ٢٠٠٦ .

- بلغت أكبر نسبة للعجز الإسكاني بإقليم شمال الصعيد بنحو ٣٤٩ ألف وحدة، ويليه إقليم جنوب الصعيد بنحو ٢٢٤ ألف وحدة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم محافظات الصعيد -كانت حتى فترة قريبة- لا تحظى بالإهتمام الكافي للتنمية على اختلاف أنواعها ومن بينها التنمية العمرانية^(٩).

حادي عشر: أسعار العائد:

منذ بداية عام ٢٠١١ حتى نهاية تم خفض سعر الفائدة أكثر من ٦ مرات ثم ثبتيتها لأكثر من ١٧ مرة. هذا، ومن أهم سلبيات رفع الفائدة أنها تؤدي إلى رفع تكلفة الاقتراض، ومن ثم زيادة كلفة الاستثمار، وهو ما يؤدي إلى تقلص المشروعات والإنتاج، وفي النهاية تزيد الأسعار ويرتفع التضخم.

ويقود رفع سعر الفائدة إلى زيادة تكلفة الدين المحلي برفع الفائدة عليه مما يقبل الدولة، وعلى سبيل المثال فإن ثلث إيرادات مصر يذهب سنويًا تكلفة دين، حيث يتراوح الدخل السنوي للبلاد بين ٣٥٠ و٣٨٠ مليار جنيه يخصص منها أكثر من ١١٠ مليارات كفائدة على الدين، بينما تقدر أجور العاملين بالدولة بنحو ١١٨ مليار، وبدون تكلفة الدين هذه يمكن للدولة مضاعفة الأجر^(١٠).

أخيراً: إصدار السندات الحكومية:

السند هو صك مديونية تستخدمه الشركات وسيلة للاقتراض، فالدائن هو الذي يشتري السند والمدين هو مصدر أو بائع السند. ويتعهد مصدر السند أن يدفع لحامل السند فائدة أو (كوبوناً) محدداً مسبقاً بطول مدة السند وأن يرد القيمة الاسمية للسند عند حلول تاريخ الاستحقاق.

والسندات الحكومية سندات تصدرها الحكومة للإنفاق العام. ويوجد ثلاثة أنواع للسندات التي يتم التداول عليها في البورصة المصرية وهي:

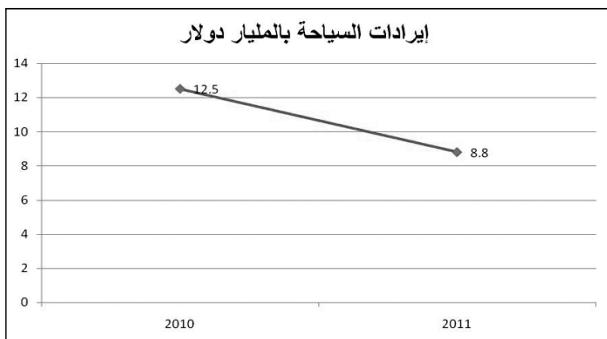
الأسمدة في السوق وزيادة التكلفة على المستثمرين، كما تأثرت الأرباح والماكاسب التي كانت تحصلها مصر بالعملات الأجنبية بالسلب بسبب الانخفاض في العائدات وال الصادرات الزراعية.

ثامناً: القطاع السياحي:

■ حدث انخفاض كبير في عدد السياح، مما أدى إلى انخفاض العملات الأجنبية وحدث ركود اقتصادي خاص في مدن البحر الأحمر التي تعتمد بشكل كبير على السياحة.

■ فقد أفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد السياح الذين زاروا مصر في أبريل ٢٠١١ كان ٨٠٠... سائح بينما بلغ عدد السياح ١,٢٤ مليون سائح في أبريل ٢٠١٠، وبهذا بلغت نسبة الانخفاض ٣٥٪ مقارنة بالعام السابق، وكان أكبر انخفاض في عدد السياح القادمين من أوروبا الشرقية، الذين انخفضت أعدادهم بنسبة ٥٨٪.

- بين يناير وأبريل ٢٠١١ خسرت صناعة السياحة المصرية ٥,٢ مليار دولار أمريكي في مجال الأعمال التجارية و٣ ملايين إلغاءات، فخسر ١,٧٥ مليون شخص وظيفته.



تاسعاً: البطالة:

يبلغ تعداد القوة العاملة في مصر ٢٧,٧٤ مليون حسب تقديرات عام ٢٠١١ موزعين على القطاعات كما يلي:

■ القطاع الزراعي: ٣٢٪.

■ القطاع الصناعي: ١٧٪.

■ القطاع الخدمي ٥١٪.

في عام ٢٠١٠ بلغ معدل البطالة ٩٪ وفي عام ٢٠١١ بلغ ١٢,٢٪ حيث كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري عن ارتفاع معدل البطالة في البلاد خلال الربع الأول من العام الجاري بثلاث نقاط مئوية مقارنة بالربع السابق ليصل إلى مستوى ١١,٩١٪.

عاشرًا: مشكلة الإسكان:

تعتبر مشكلة الإسكان من أهم المشكلات التي تعان بها مصر ويشعر بها كل مواطن مصرى، وقد نشأت هذه المشكلة بسبب

يتمثل في ثلاثة مستويات:

١- إسكان منخفضي الدخل:

■ حيث تقوم الحكومة بعرض مساحات كبيرة من الأراضي بأسعار مخفضة وبتسهيلات في السداد على أقساط طويلة الأجل في أحياء جديدة قرية من القاهرة والإسكندرية والدلتا وصعيد مصر.

■ ثم تقوم شركات المقاولات بالقطاع الخاص ببناء وحدات صغيرة من ٢٩٠-٦٠ م٢ باستخدام مواد بناء جاهزة.

■ إنشاء صندوق لتمويل الرهن العقاري من قبل البنوك التجارية المختلفة التي يديرها بنك التعمير والإسكان لتسهيل عملية منح القروض العقارية.

■ وكذلك تعمل المنظمات غير الحكومية وزارة الشئون الاجتماعية على تمويل وحدات مخصصة لذوي الدخل المنخفض والمحاجين.

النتيجة المتوقعة:

- توافر وحدات صغيرة مخفضة التكلفة.

- زيادة الطلب على الصلب والأسمنت المحليين.

- تنشيط سوق العقارات العام.

- تحسين ربحية قطاع البناء.

- تكبير سوق الرهن العقاري.

- تحسين استخدام ودائع المصادر والربحية.

- خلق وظائف لأصحاب المؤهلات المخفضة والمتوسطة.

- احتواء أزمة إسكان ذوي الدخل المنخفض.

- خلق نوع من الاستقرار الاجتماعي لحدودي الدخل.

٢- إسكان متوسطي الدخل:

■ تمنح الحكومة قطعة من الأرض في المناطق الجديدة القريبة من القاهرة، الإسكندرية، الدلتا وصعيد مصر ويتم تسييد ثمنها من خلال أقساط طويلة المدى.

■ تقوم شركات المقاولات بالقطاع الخاص ببناء وحدات من ١٠٠-١٥٠ م٢ مربعاً باستخدام مواد بناء جاهزة.

■ إنشاء صندوق رهن عقاري ممول من قبل البنوك التجارية المختلفة التي يديرها بنك التعمير والإسكان لضمان تيسير عملية منح القروض العقارية.

■ حصر هذا السوق على مجموعات الاستثمار والبناء المحلية.

■ سندات الخزانة (يتم التداول عليها وفقاً لنظام المعاملين الرئيين).

■ سندات الإسكان.

■ سندات التنمية.

هذا وقد أصدرت الحكومة المصرية ٢,٥ مليار دولار من السندات التي تستحق بين شهر يونيو ويوليو وذلك خلال الأشهر الأولى لعام ٢٠١١^(١).

انعكاسات الوضع الحالي

أدى هروب رءوس الأموال الضخمة إلى انخفاض المعروض من النقود في التداول، وكذلك انخفاض ملحوظ في الاستثمارات الرأسمالية والسوق العقاري والقطاعات المتعلقة به، مما أدى إلى الضغط على سعر الصرف الأجنبي وبالتالي ازدياد أسعار الواردات من السلع الرئيسية.

أما عن أداء السوق المصري فمن الواضح من المؤشرات الاقتصادية أن مصر ليست بمفرداتها الدولة الأسوأ أداءً، فقد انخفض الأداء في عدد من البلدان مثل: تركيا، البرازيل، جنوب أفريقيا، الهند، تونس ومصر. أسوأ هذه الدول جنوب أفريقيا بما يقارب ١٠٪ وأقلهم تركيا التي انخفض أداؤها بنسبة ٥٪ بينما انخفض أداء السوق المصري بنسبة تقترب من ٨٪ وذلك طبقاً لإحصائيات «بلومبيرج».

من المتوقع امتداد حالة الركود الاقتصادي وتضخم أسعار السلع الأساسية، وبالتالي حدوث زيادة كبيرة في معدل البطالة خاصة في العمالة ذات الأجر المنخفض، وكذلك انخفاض كبير في أرباح القطاع الخاص.

أما عن الآثار السياسية فمن المتوقع أن تكون هذه الأوضاع الاقتصادية ورقة توظفها قوى ثورة مضادة تصاحبها موجة من الاحتجاجات والإضرابات تحاول القضاء على الثورة.

المبادرات المقترحة

- إنشاء المشاريع والمبادرات التي تعمل على تحفيز قطاعات متعددة تحتوي على أعلى مستويات التأثير المضاعف وتساعد في إحياء الاقتصاد بوجه عام على وجه السرعة.

- ينبغي أن تتركز هذه المشاريع على الصناعات الأساسية والبسيطة التي تمثل القطاعات الأساسية ذات الصلات القوية مع القطاعات الأخرى، وكذلك التركيز على القطاعات العمالية ذات الكثافة العالية التي ستتساعد في استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين وأصحاب المؤهلات المتوسطة، مما يحول دون موجة بطالة كبيرة. على سبيل المثال: مشروع الإسكان:

- تقوم الحكومة بمتابعة استصلاح الأراضي متابعة دقيقة، مع الالتزام بالموعد النهائي المتفق عليه.
- على الحكومة أن تساعد في الترويج للمشاريع الزراعية الجديدة وتشجيع المستثمرين لتعزيز هذه الأراضي.
- تسمح الحكومة للبنوك المحلية وشركات التأمين بالمشاركة في تطوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، مع تسهيل عملية تأمين تلك المشاريع.

النتيجة:

- زيادة العائد الزراعي الأساسي.
- انخفاض نسبة استيراد السلع الأساسية.
- تحسين العجز في الحساب الجاري.
- زيادة الأسمدة والأعمال المرتبطة بالماكنات.
- تحفيز السوق الزراعي.
- تحسين استخدام الودائع المصرفية وأرباح البنوك.
- خلق فرص عمل بسيطة.
- خلق نوع من الاستقرار الاجتماعي للشباب.

مشروع الاستثمار البنكي المباشر

- يسمح البنك المركزي للبنوك بالدخول في استثمارات مباشرة من خلال تأسيس جهاز خاص لرعاية هذه الاستثمارات.
- على البنك المركزي المساعدة في تطوير بنية الصناديق المشتركة للاستثمار في القطاعات الأساسية والعقارات والزراعة، والتصنيع.
- على البنك المركزي السماح للبنوك التجارية بتوريق الرهانات وأسهم المصارف في هذه المشاريع التنموية من خلال عروض الاكتتابات العامة على حد سواء الأسهم والديون.

النتيجة:

- جمع الأموال على نطاق واسع لدعم تطوير القطاعات الأساسية الرئيسية في الاقتصاد.
- تحفيز الاقتصاد من خلال نظرية التأثير المضاعف.
- خلق فرص عمل كثيرة.
- تحسين استخدام ودائع وأرباح المصارف.
- السماح للبنوك بإنشاء العديد من الأوراق المالية الثانوية.
- تنشيط سوق الأسهم من خلال الاكتتاب العام.
- السماح للمستثمرين الأجانب بدخول السوق من خلال المؤسسات المالية ذات الصلة المباشرة بالأوراق المالية.

النتيجة المتوقعة:

- توفير وحدات متوسطة المساحة بأسعار مناسبة.
- زيادة الطلب على الصلب والأسمنت المحليين.
- تنشيط سوق العقارات العام.
- تحسين أرباح قطاع البناء.
- التوسيع في سوق الرهن العقاري.
- تحسين استخدام ودائع المصارف الربحية.

- خلق وظائف لأصحاب المؤهلات المنخفضة والمتوسطة.
- موازنة الفجوة السكانية للعرض والطلب.
- خلق نوع من الاستقرار الاجتماعي للشباب.

٣- الإسراع في إنشاء أحياe جديدة

- تقوم الحكومة بتعجيل عملية بناء وتنمية المناطق الجديدة حول القاهرة مثل السادس من أكتوبر، القاهرة الجديدة والشروع.

- تقوم الحكومة بمتابعة تنفيذ مشاريع التنمية متابعة دقيقة، مع الالتزام بالموعد النهائي المتفق عليه للتسليم.

- تساعد الحكومة في ترويج المشاريع الجديدة للمستثمرين الأجانب لتعزيز هذه المناطق.

- تسمح الحكومة للبنوك المحلية وشركات التأمين بالمشاركة في تطوير مشاريع مختلفة مع تسهيل عملية تأمين تلك المشاريع.

النتيجة المتوقعة:

- توفير مجموعة متنوعة من الوحدات العقارية.
- زيادة الطلب على الصلب والأسمنت المحليين.
- تنشيط سوق العقارات العام.
- تحسين أرباح قطاع البناء.
- التوسيع في سوق الرهن العقاري.
- تحسين استخدام ودائع المصارف الربحية.

- خلق وظائف لأصحاب المؤهلات المنخفضة والمتوسطة.
- موازنة الفجوة السكانية للعرض والطلب.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى البلاد.

مشروع الاستصلاح الزراعي

- يجب على الحكومة الإسراع في استصلاح الأراضي الزراعية المخططة لبرامج الاستصلاح الزراعية.

Development Policies in the Arab Countries, December 2005.

- عمرو عادل فؤاد أمين، أحمد تمام، مزايا ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، ٢٠١١.
- د. مني محمد الحسيني عمار، الاستثمار الاجنبي المباشر ٢٠١١. في ظل المناخ الاستثماري الجديد للاقتصاد المصري، ٢٠٠٧.
- حسين عبد المطلب الأسرج، استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، ٢٠٠٣.
- د. عيسى محمد العرابي، الاستثمار الأجنبي المباشر تعارف وقضايا، ٢٠٠٢.
- ممدوح الولي، الاستثمارات الأجنبية النوعية أهم من الحجم، على الرابط:

<http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=680981&eid=3010>

(٦) بوابة الأهرام الإلكترونية (الأهرام الاقتصادي)

<http://ik.ahram.org.eg/>

(٧) موقع قطاع أخبار مصر

<http://www.egynews.net/wps/portal/home>

(٨) وكالة روترز

<http://ara.reuters.com/>

(٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
www.capmas.gov.eg

(١٠) كل من:

- بوابة الشروق الإلكترونية

<http://shorouknews.com/>

- جريدة المصري اليوم

<http://www.almasryalyoum.com/>

(١١) موقع البورصة المصرية

<http://www.egx.com.eg/arabic/homepage.aspx>

أخيراً، أهم الآثار المتعددة

■ تحفيز القطاعات، وذلك من خلال :

- تشجيع التسويق العقاري بما في ذلك: قطاع الاستثمار العقاري، قطاع البناء، قطاع الصلب والأسمنت، القطاعات الأخرى ذات الصلة.
- تنشيط سوق التداول الزراعية بما في ذلك: الأراضي الزراعية، قطاعات الأسمدة، قطاع تنمية البذور، قطاع معالجة المنتجات الزراعية، قطاع التعبئة والتغليف، القطاعات الأخرى ذات الصلة.
- تنشيط سوق الخدمات المالية بما فيه من مصارف وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية، والرهن العقاري والقطاعات الأخرى ذات الصلة.

الآثار الاجتماعية والسياسية:

- توفير فرص عمل على مختلف المستويات في السوق، مع التركيز الرئيسي على الطبقتين المنخفضة والمتوسطة.
- عرض وحدات سكنية في متناول الطبقة المتوسطة والبسطة، تدعمها رهون عقارية مناسبة.
- تحسين الدخل العام ومستوى معيشة الفرد.
- تقديم مصر دليلاً حيًّا على نجاح الثورة في تحسين حياة المصريين.
- أخذ الاحتياطات من حدوث الاحتجاجات المتوقعة بسبب الحالة الاقتصادية.

الهوامش

(١) بوابة الوفد الإلكترونية.

(٢) بوابة الأهرام الإلكترونية

<http://digital.ahram.org.eg/home.aspx>

(٣) جريدة المصري اليوم

<http://www.alwafd.org/>

(٤) موقع قناة الجزيرة

<http://www.aljazeera.net/portal>

(٥) كل من:

- Alasrag, Hussien, Foreign Direct Investment

